

التقرير السنوي لوحدة التمويل الأصغر للعام 2020م



رقم الصفحة	فهرس الموضوعات
4	الملخص التنفيذي
5	أولاً: المؤشرات الكلية لأداء قطاع التمويل الأصغر
5	i. التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر
6	ii. توزيع التمويل بحسب الصيغ المستخدمة
7	iii. إنتشار التمويل الأصغر التراكمي حسب الولايات
8	iv. توزيع التمويل التراكمي وفق النوع
9	أبرز المؤشرات العامة لأداء القطاع
11	ثانياً: مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر
12	i. مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر
13	ii. موارد مؤسسات التمويل الأصغر
15	ثالثاً: مؤشرات أداء التمويل الأصغر بالمصارف
16	رابعاً: محافظ التمويل الأصغر
16	i. محافظة الخريجين الثالثة
16	المحافظ الولاية لتمويل الموسم الزراعي للأعوام (2020 - 2022-2021م)
16	i. محافظة ولاية جنوب دارفور
17	ii. محافظة ولاية الجزيرة
18	iii. محافظة ولاية شرق دارفور
19	iv. محافظة ولاية البحر الأحمر
20	خامساً: جهود بنك السودان المركزي في تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في العام 2020م
22	سادساً: التحديات والتوصيات

الملخص التنفيذي:

شهدت وحدة التمويل الأصغر تطورات كبيرة بالعام 2020م أهمها إنطلاق عملية أمتة أعمال الوحدة باعتماد نظام الرواجع الإلكترونية بديلاً للرواجع الورقية وتقديم الدعم الفني لمؤسسات التمويل الأصغر لتدريبها عليه، بالإضافة إلى تدشين نظام التقارير الذكية لمعالجة البيانات بصورة مؤتمتة وبناء قاعدة بيانات شاملة للبيانات الأساسية لمؤسسات التمويل الأصغر. كما تم إصدار عدة منشورات تتعلق بالحوكمة والحسابات الختامية المراجعة ورفع سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية بنسبة 200% مقارنة بالقطاعات الأخرى وذلك حفزاً للإنتاج وتماشياً مع إرتفاع معدلات التضخم. وبرغم جميع الجهود المذكورة آنفاً، ما زالت الوحدة تواجه بعض الصعوبات في تجميع البيانات من مؤسسات التمويل الأصغر؛ حيث أن بعضها يعاني من عدة تحديات أبرزها ضعف الإمداد الكهربائي وخدمات الإنترنت بسبب تركزها في ولايات ذات بنى تحتية ضعيفة، مما أثر سلباً على إلتزامها بإرسال الرواجع¹.

وعلى الرغم من ظروف الإغلاق الكامل الذي حدث خلال العام 2020م بسبب جائحة كورونا إلا أن مؤشرات الأداء كانت جيدة؛ حيث إرتفع حجم التمويل الأصغر القائم بالقطاع من 12.4 مليار جنيه في العام 2019م إلى 25.7 مليار جنيه في العام 2020م بنسبة زيادة بلغت 107.7%؛ وكان لرفع سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية أثر إيجابي في هذا الإطار.

ويلاحظ إعتقاد مؤسسات التمويل الأصغر على المصارف بصورة كبيرة في الحصول على الموارد التمويلية؛ حيث بلغت نسبة التمويل بالجملة² من المصارف حوالي 66% من الموارد غير الذاتية لمؤسسات التمويل الأصغر، بينما يشكل حجم التمويل المقدم من بنك السودان المركزي حوالي 34%. يتطلب حفز هذا الإتجاه إنجاز مهمتين أساسيتين هما: تسهيل إنسياب التمويل بالجملة من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر لضمان تحقيق النسبة المستهدفة حسب السياسة (12%) ورفع مقدرة وكالة ضمان التمويل الأصغر (تيسير)، بالإضافة إلى حوكمة مؤسسات التمويل الأصغر لتقليل مستوى المخاطر على القطاع المصرفي.

محاوِر التقرير:

يستعرض تقرير وحدة التمويل الأصغر بنهاية العام 2020م مؤشرات أداء القطاع ككل ومكوناته الفرعية، ويسلط الضوء على أهم التغيرات التي طرأت عليه والمجهودات المبذولة في سبيل تطويره وذلك من خلال خمسة محاور أساسية هي:

1. المؤشرات الكلية لأداء قطاع التمويل الأصغر.
2. مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر.
3. مؤشرات أداء التمويل الأصغر بالمصارف.
4. جهود بنك السودان المركزي في تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في العام 2020م

¹ المؤسسات التي لم ترسل رواجعها تساهم بنسبة 10% من إجمالي التمويل القائم بمؤسسات التمويل الأصغر.

² يقصد به إجمالي التمويلات الممنوحة لمؤسسات التمويل الأصغر بغرض إستخدامها في التمويل المباشر للعملاء.

أولاً: المؤشرات الكلية لأداء قطاع التمويل الأصغر:

أحد أبرز التغيرات في العام 2020م هو الإرتفاع المقدر لحجم التمويل الأصغر القائم بالقطاع بنسبة 107.7% عن العام السابق، حيث بلغ 25,770.3 مليون جنية أسهمت فيه المؤسسات والمصارف بنسبة 22% و 78% على التوالي؛ يعزى ذلك الإرتفاع لزيادة سقف التمويل في القطاعين الزراعي والصناعي واللذين يمثلان أكثر من نصف التمويل بالقطاع، بالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في حجم التمويل الأصغر المنفذ بالمصارف وترافقه مع إرتفاع حجم المحفظة التمويلية لمؤسسات التمويل الأصغر خصوصاً وأن أكبر مواردها هو التمويل بالجملة من المصارف.

كما يلاحظ الإنخفاض الكبير في عدد العملاء النشطين بنسبة 70% عن العام السابق؛ يرجع ذلك لتخوف العملاء من طلب التمويل في ظل ركود الإقتصاد المحلي المرافق لظروف الإغلاق الكامل للبلاد بسبب جائحة كورونا.

i. التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر:

نجد أن القطاع الزراعي قد حاز النصيب الأكبر من التمويل الأصغر خلال العام 2020م، حيث أنه مثل نسبة 50% من إجمالي التمويل الممنوح، يليه القطاع الخدمي والقطاعات الأخرى بنسبة 21% من إجمالي التمويل لكل منهما، بينما مثل القطاع التجاري والصناعي نسبة 5% و 3% على التوالي.

الجدول (1) يوضح التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر في العام 2020م:

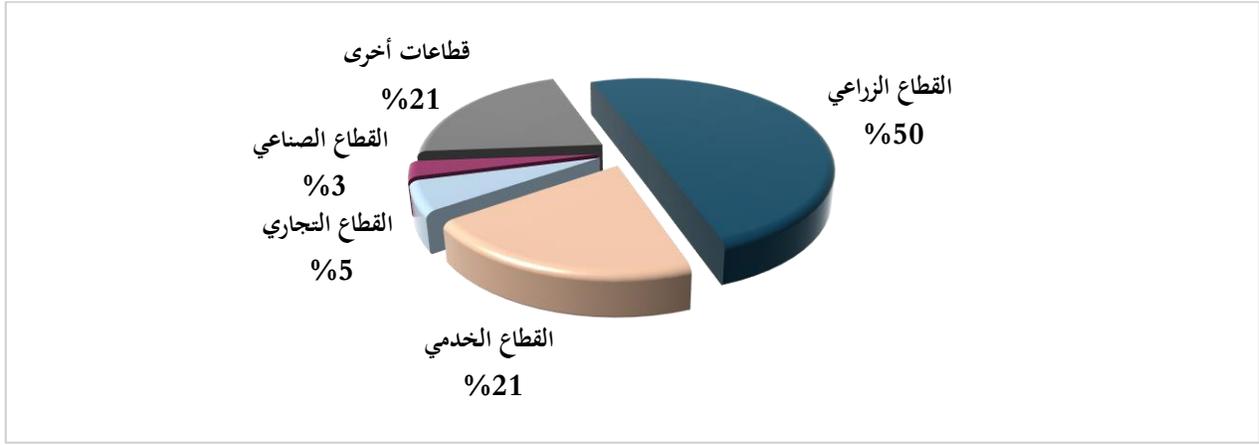
جدول رقم (1)

التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر

(المبالغ بملايين الجنيهات)

النسبة	القطاع	القطاعات
50%	12,915.87	القطاع الزراعي
21%	5,376.47	القطاع الخدمي
21%	5,327.29	قطاعات أخرى ³
5%	1,415.75	القطاع التجاري
3%	734.93	القطاع الصناعي
100%	25,770.32	الإجمالي

³ أبرز القطاعات الأخرى تتضمن القطاع الحرثي والتعدين والنقل.



الشكل (1): التوزيع القطاعي للتمويل الأصغر

ii. التوزيع الصيغي للتمويل القائم في كل من المصارف والمؤسسات:

يلاحظ أن أكثر صيغ التمويل استخداماً هي صيغة المرابحة بنسبة تشكل 83% من إجمالي التمويل القائم بالقطاع؛ ويعزى ذلك لإنخفاض مخاطرها على المؤسسات إضافة إلى إنخفاض تكاليفها، ولذلك تستخدمها كثير من المؤسسات عند منح التمويل بمختلف أغراضه، حتى أن بعض المؤسسات قد استعاضت بها عن صيغة السلم عند منح التمويل الزراعي.

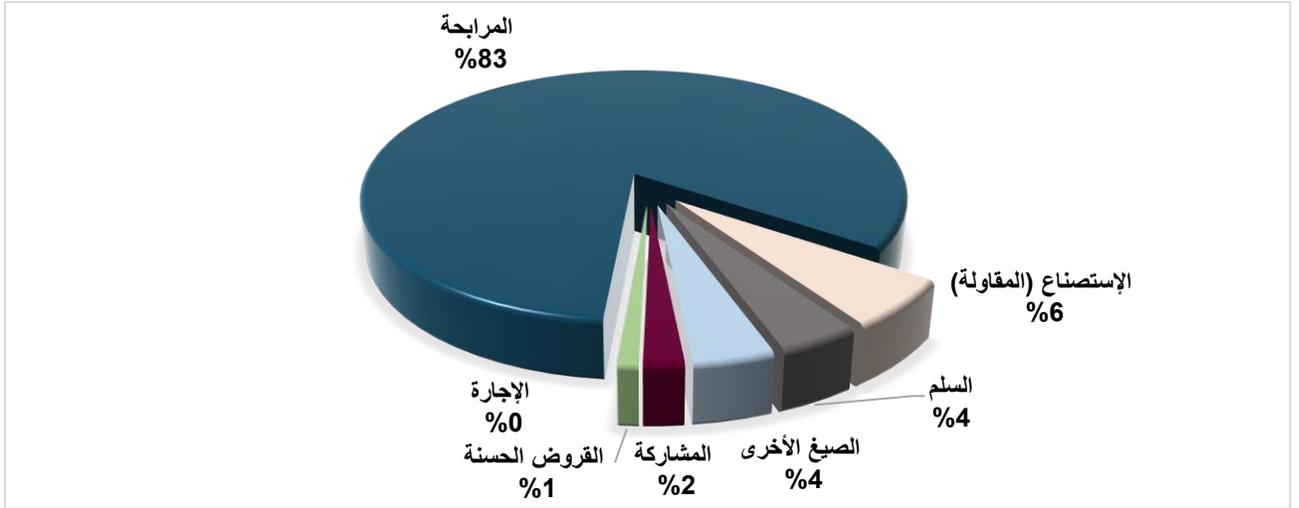
الجدول رقم (2) أدناه يوضح توزيع التمويل الأصغر القائم وفق الصيغ:

جدول رقم (2)

توزيع التمويل القائم وفق الصيغ

(المبالغ بملايين الجنيهات)

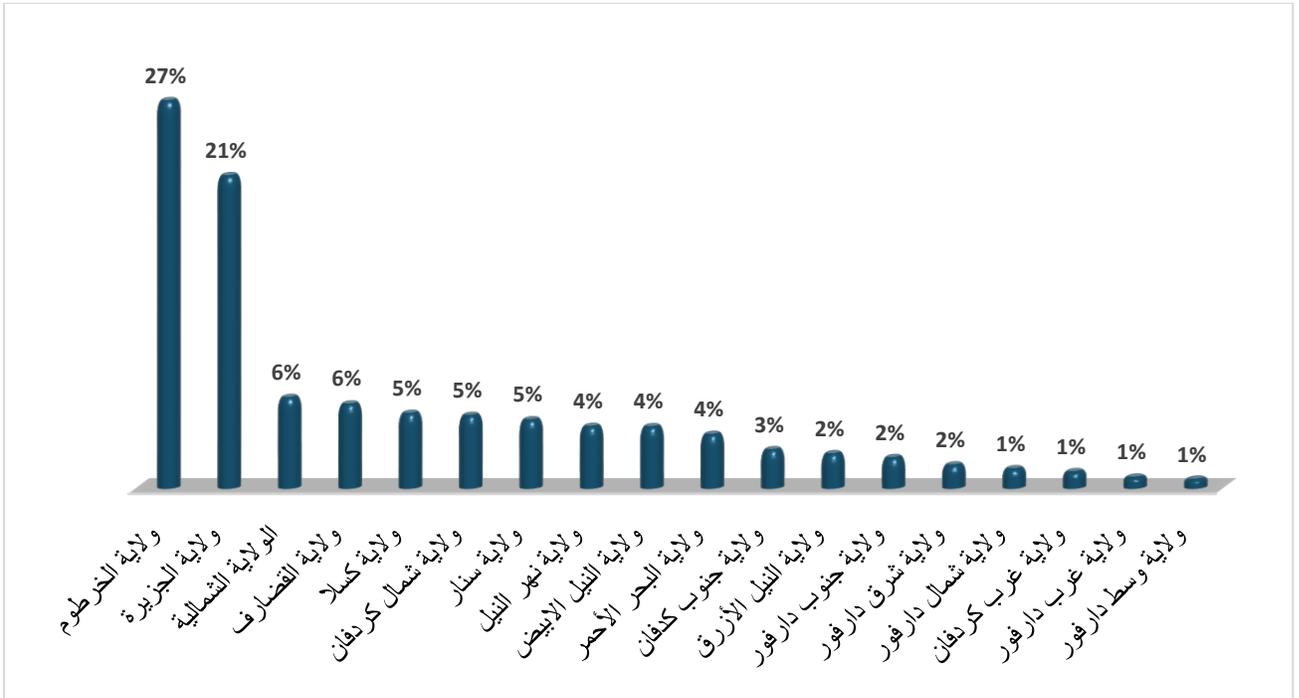
النسبة %	القطاع	صيغة التمويل
83%	21,281.94	المرابحة
6%	1,607.62	الإستصناع (المقاوله)
4%	1,111.65	السلم
4%	1,040.16	الصيغ الأخرى
2%	489.33	المشاركة
1%	158.47	القروض الحسنه
0%	81.13	الإجارة
100%	25,770.30	الإجمالي



شكل رقم (2): توزيع التمويل القائم وفق الصيغ

iii. إنتشار التمويل الأصغر التراكمي حسب الولايات:

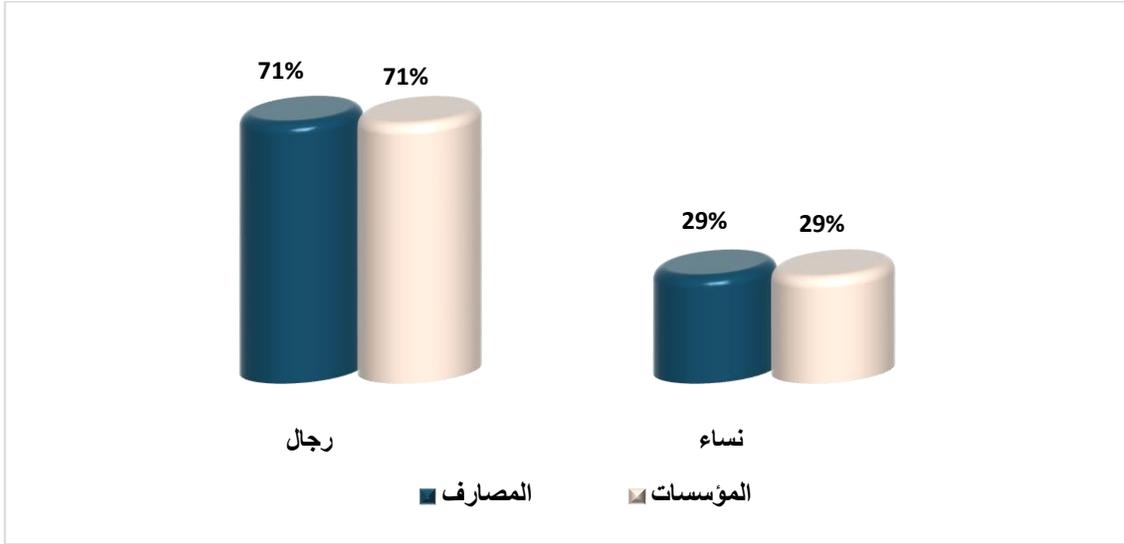
يلاحظ أن نسبة 27% من إجمالي التمويل التراكمي قد تركزت في ولاية الخرطوم، تليها مباشرة ولاية الجزيرة بنسبة 21%، ثم ولايتي الشمالية والقضارف بنسبة 6% في كل منهما.



الشكل رقم (3): إنتشار التمويل الأصغر التراكمي حسب الولايات

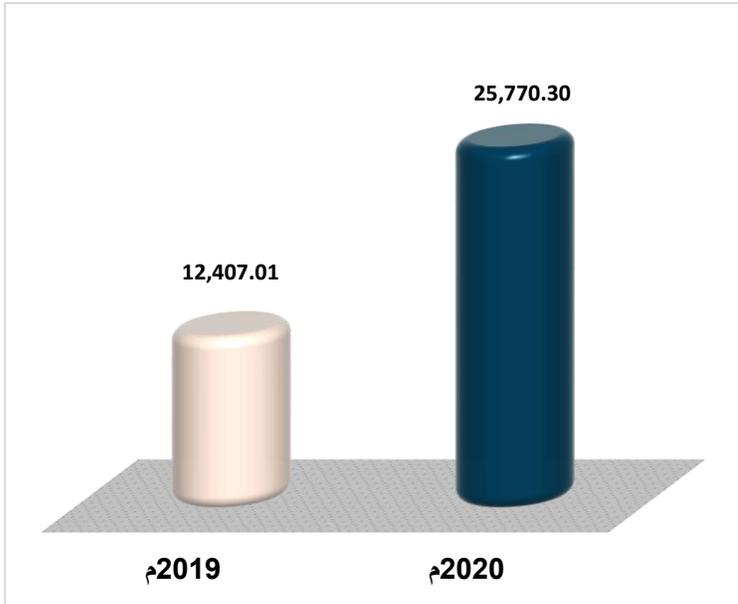
iv. توزيع التمويل التراكمي وفق النوع:

يلاحظ تركز التمويل على الرجال بنسبة بلغت 71% من إجمالي التمويل التراكمي في كل من المؤسسات والمصارف.

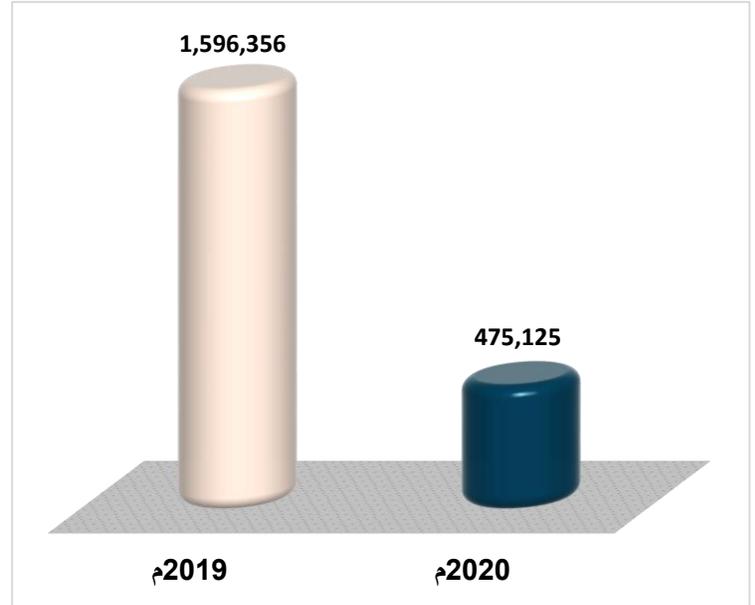


الشكل رقم (4): توزيع التمويل التراكمي وفق النوع

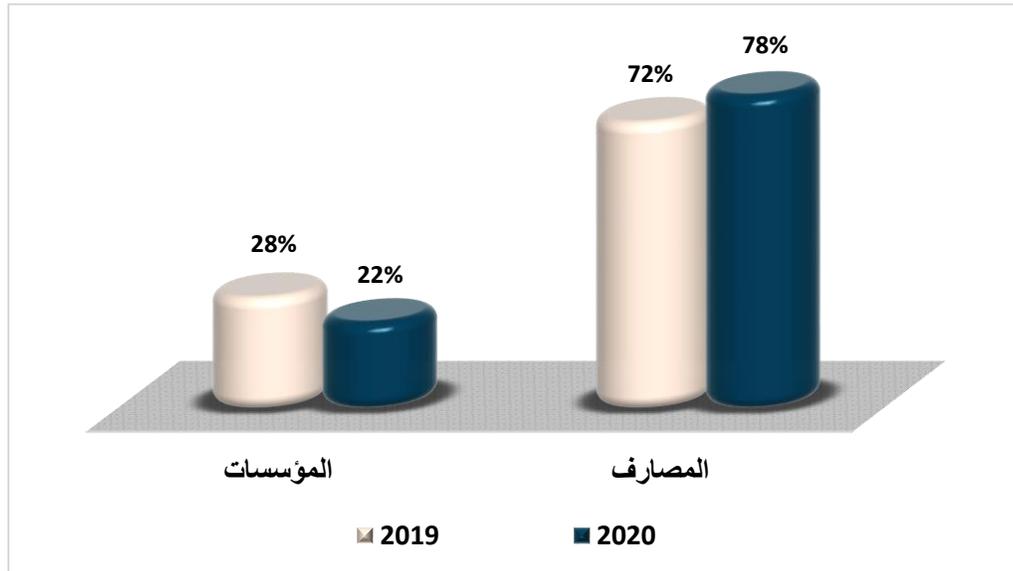
أبرز المؤشرات العامة لأداء القطاع



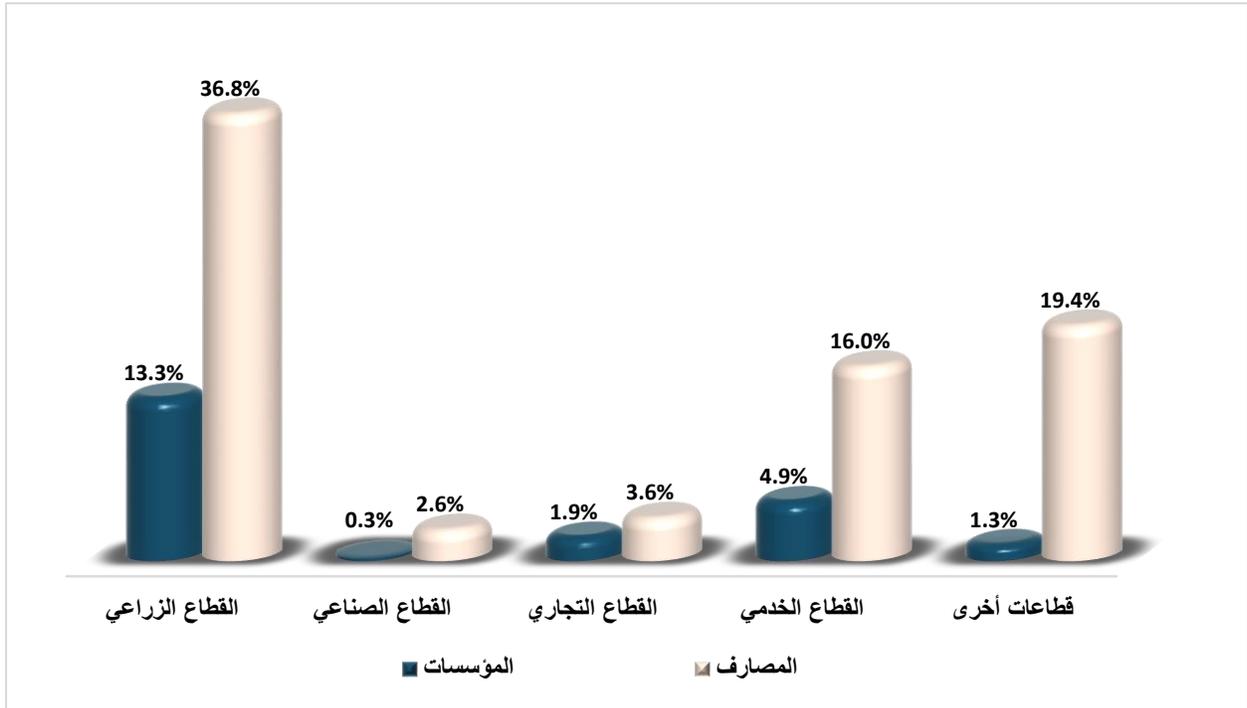
الشكل رقم (6): حجم التمويل الأصغر القائم بالقطاع مقارنة بالعام 2019م



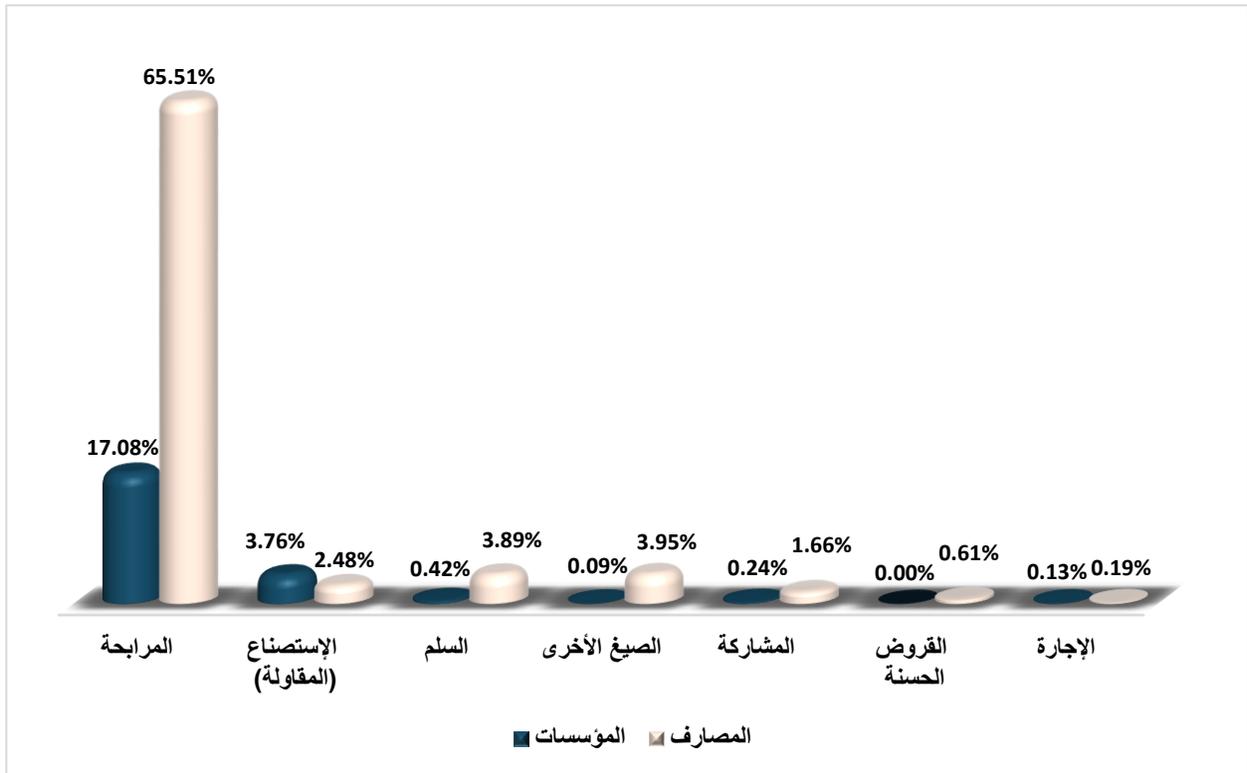
الشكل رقم (5): عدد العملاء النشطين مقارنة بالعام 2019م



الشكل رقم (7): توزيع التمويل الأصغر القائم في كل من المصارف والمؤسسات



الشكل رقم (8): توزيع التمويل الأصغر القائم وفق القطاعات في كل من المؤسسات والمصارف



الشكل رقم (9): توزيع التمويل الأصغر القائم وفق الصيغ في كل من المؤسسات والمصارف

ثانياً: مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر:

إرتفع حجم التمويل القائم بالمؤسسات بنسبة 60.1% عن العام السابق؛ يعزى ذلك لزيادة حجم التمويل بالجملة المقدم من المصارف لمؤسسات التمويل الأصغر وإرتفاع متوسط القرض الممنوح للعملاء إثر قرار رفع سقف التمويل الأصغر للقطاعات الإنتاجية. كما يلاحظ إرتفاع نسبة التعثر بشكل ضئيل ترافق مع إنخفاض عدد العملاء النشطين لأسباب ترجع إلى ظروف الإغلاق المرافق لجائحة كورونا. الجدول التالي يوضح أهم مؤشرات أداء مؤسسات التمويل الأصغر العاملة بالقطاع خلال العام 2020م:

جدول رقم (3)

المؤشرات العامة لأداء مؤسسات التمويل الأصغر مقارنة مع العام 2019م

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البند	2019م	2020م	نسبة التغير (%)
عدد مؤسسات التمويل الأصغر ⁴	46	45	(2%)
المساهمات الرأسمالية لبنك السودان المركزي	57.5	57.5	0%
التمويل القائم	3,490.64	5,591.98	60.1%
حجم التعثر	169.21	259.75	53.5%
نسبة التعثر	4.85%	5%	3.09%
متوسط القرض	0.006	0.021	221.4%
عدد العملاء النشطين	399,496 عميل	262,357 عميل	(34.3%)

من الجدول أعلاه نستخلص المؤشرات الآتية:

1. إنخفض عدد مؤسسات التمويل الأصغر من 46 مؤسسة بنهاية عام 2019م إلى 45 مؤسسة بنهاية العام 2020م، بنسبة إنخفاض 2%؛ ويعزى ذلك لتصفية مؤسسة الشباب للتمويل الأصغر.
2. ظلت المساهمات الرأسمالية لبنك السودان المركزي في المؤسسات كما هي في العام 2019م بمبلغ 57.5 مليون جنيه؛ الأمر الذي يتسق وتوجه البنك لتقليص الدعم المباشر لتلك المؤسسات والخروج من مساهماته فيها.
3. إرتفع حجم التمويل القائم بالمؤسسات بنسبة 60.1% عن العام 2019م؛ يعزى ذلك إلى إرتفاع حجم التمويل بالجملة المقدم لهذه المؤسسات من عدة مصادر تشمل بنك السودان، حساب الشراكات⁵، المصارف والمنظمات الدولية. إضافة إلى قرار رفع سقف التمويل للقطاعات الإنتاجية.

⁴ إجمالي عدد المؤسسات يتضمن مؤسسة دارفور الكبرى المظلية.

⁵ يشمل على إجمالي التمويلات الممنوحة من موارد الشراكات الخارجية للبنك المركزي مع البنك الإسلامي للتنمية - حدة والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي

4. إرتفع حجم التعثر من 4.85% في العام 2019م إلى 5% في العام 2020م، وتظل هذه النسبة في الحدود المقبولة عالمياً وفق أفضل الممارسات في قطاع التمويل الأصغر.
5. ارتفع متوسط القرض الممنوح بمؤسسات التمويل الأصغر بنسبة بلغت 221.4% عنها في العام السابق؛ يرجع ذلك إلى قرار رفع سقف التمويل الأصغر للقطاعين الزراعي والصناعي، إضافة إلى انخفاض عدد العملاء النشطين.
6. إنخفض عدد العملاء النشطين بنسبة 34.3% عن العام السابق، ويعزى ذلك إلى ظروف الإغلاق الذي حدث خلال العام إثر جائحة كورونا.

i. مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر:

إستمر بنك السودان المركزي في تقديم التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر، حيث بلغ حجم التمويل الممنوح من بنك السودان المركزي (متضمناً التمويل المصدر من حساب الشراكات) لهذه المؤسسات 970.38 مليون جنيه بنهاية العام 2020م مقارنة بمبلغ 789.88 مليون جنيه بنهاية العام 2019م، ويلاحظ أن المصارف قد أسهمت بأعلى نسبة من التمويل الممنوح لمؤسسات التمويل الأصغر في العام 2020م، حيث بلغت نسبة مساهمتها 66%.

الجدول التالي يوضح مصادر وحجم تمويل مؤسسات التمويل الأصغر وذلك حتى ديسمبر 2020م.

جدول رقم (4)

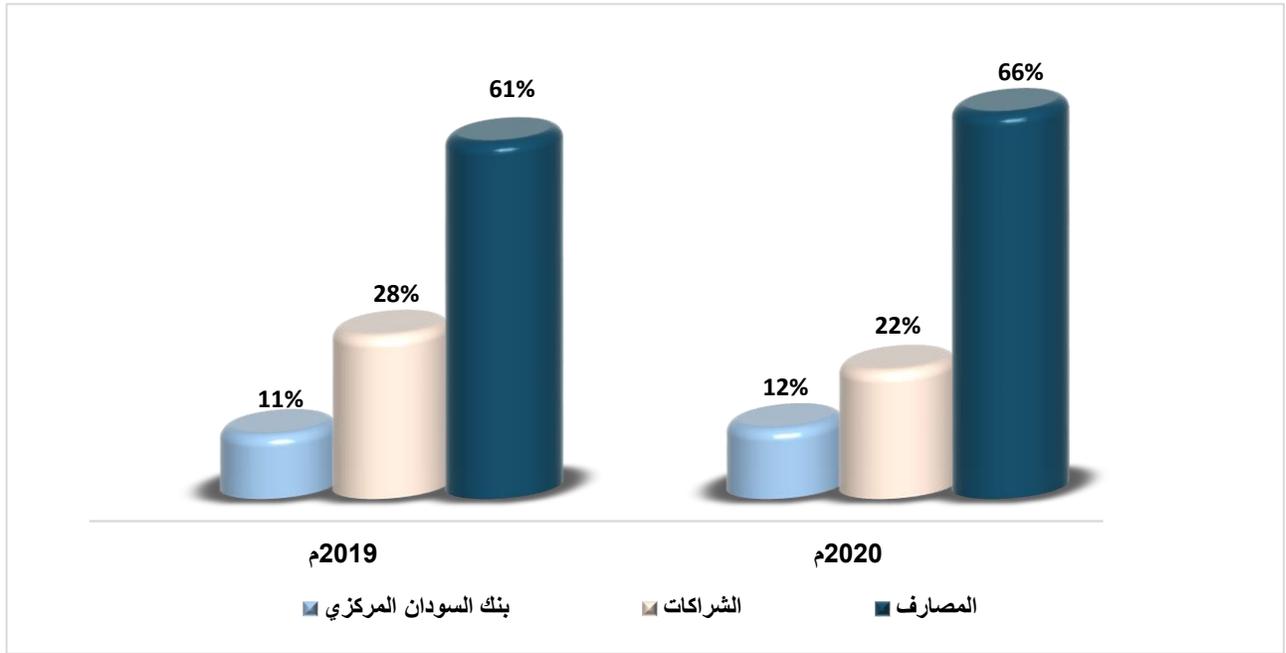
مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بنهاية كل من عامي 2019م و2020م

(المبالغ بملايين الجنيهات)

نسبة التغير (%)	2020م		2019م		مصدر التمويل
	النسبة من التمويل الممنوح	حجم التمويل	النسبة من التمويل الممنوح	حجم التمويل	
49%	12%	337	11%	226	بنك السودان المركزي
12%	22%	633.38	28%	563.88	الشراكات
55%	66%	1,908.72	61%	1,230.04	المصارف
<u>43%</u>	<u>100%</u>	<u>2,879.10</u>	<u>100%</u>	<u>2,019.92</u>	الإجمالي

من الجدول رقم (4) نلاحظ الآتي:

1. إرتفع حجم التمويل بالجملة المقدم من بنك السودان المركزي من 226 مليون جنيه إلى 337 مليون جنيه؛ حيث ساهم البنك بمبلغ 111 مليون جنيه في تمويل محافظ ولائية للموسم الزراعي للأعوام (2020م- 2021م - 2022م).
2. إرتفع حجم التمويل المقدم من المانحين (البنك الإسلامي للتنمية - جدة والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي) عبر قسم الشراكات بنسبة 12% عن العام السابق؛ حيث تم إبرام سبعة عقود مضاربة جديدة مع ست مؤسسات.
3. إرتفع إجمالي التمويل المقدم من المصارف المحلية بنسبة 55% عن العام السابق؛ يرجع ذلك إلى بداية إلتزام عدد من المصارف بتخصيص جزء من محافظتها التمويلية للتمويل الأصغر لأول مرة خلال العام 2020م.



الشكل رقم (10): نسب مصادر التمويل من إجمالي التمويل الممنوح في كل من عامي 2019م و 2020م

ii. موارد مؤسسات التمويل الأصغر:

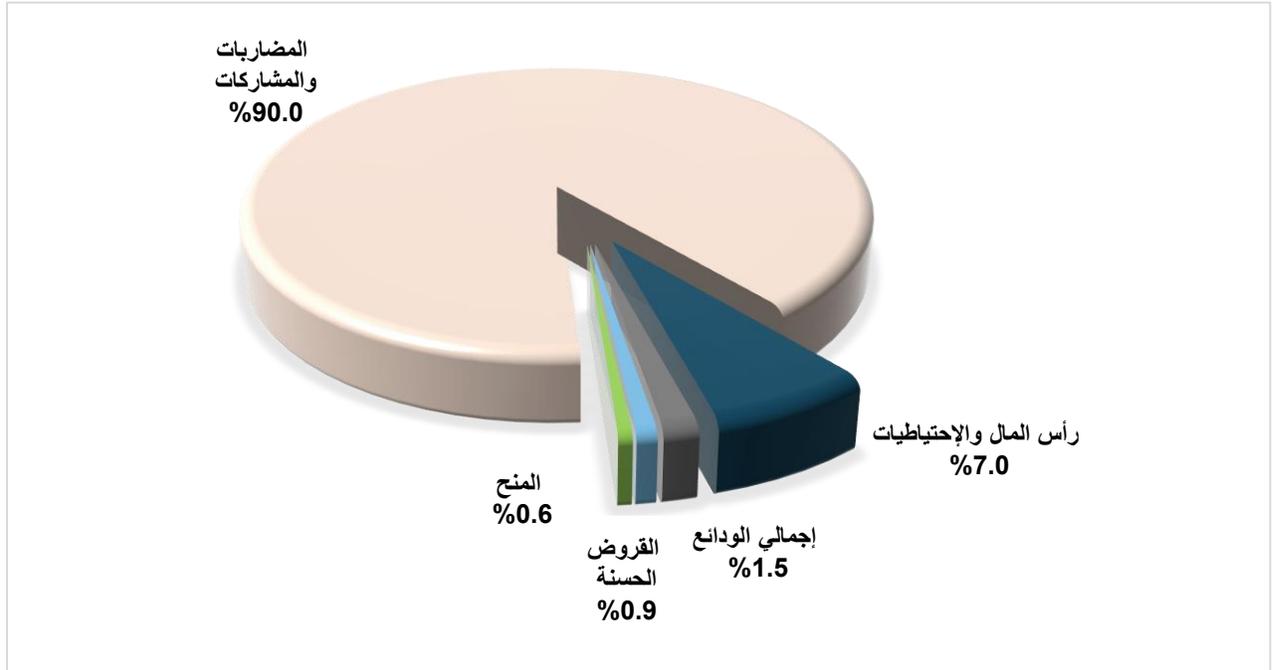
يلاحظ الإعتماد الكبير لمؤسسات التمويل الأصغر على مضاربات ومشاركات بنك السودان المركزي والمصارف التجارية والمنظمات بنسبة بلغت 90% من إجمالي الموارد، وتعتبر المصارف أكبر المساهمين في تلك النسبة، كما تعاني غالبية تلك المؤسسات من ضعف رؤوس الأموال والتي تمثل 7% فقط من إجمالي الموارد، الأمر الذي يظهر جلياً في إرتفاع نسبة الدين إلى حقوق الملكية؛ حيث بلغت 1410%.

الجدول رقم (5) يوضح موارد مؤسسات التمويل الأصغر في عام 2020م:

جدول رقم (5)
موارد مؤسسات التمويل الأصغر

(المبالغ بملايين الجنيهات)

النسبة	المبلغ	البند
%90	4,250.22	المضاربات والمشاركات
%7	340.36	رأس المال
%1.5	71.41	إجمالي الودائع ⁶
%0.9	41.07	القروض الحسنة
%0.5	28.67	المنح
100%	4,731.73	الإجمالي



الشكل رقم (11): توزيع موارد مؤسسات التمويل الأصغر

⁶ تشمل جميع أنواع الودائع بالنسبة للمؤسسات التي تقبل الودائع، إضافة إلى ودائع الإيداع الإجباري والإختياري بالمؤسسات التي لا تقبل الودائع.

ثالثاً: مؤشرات أداء التمويل الأصغر بالمصارف:

واصل بنك السودان المركزي تطبيق سياساته التي تستهدف الوصول بنسبة التمويل الأصغر والصغير بالمصارف إلى 12% من إجمالي المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام، سواءً بالتمويل المباشر من المصارف للأفراد والمجموعات، أو عبر التمويل بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر المرخص لها، أو عن طريق المحافظ المشتركة. وعلى الرغم من عدم تحقيق تلك النسبة بعد إلا أن النسبة المنفذة فعلياً قد إرتفعت من 4% بنهاية العام 2019م إلى 5% بنهاية العام 2020م.

الجدول التالي يوضح مؤشرات تنفيذ التمويل الأصغر بالمصارف في كل من عامي 2019م و2020م:

جدول رقم (6)

مؤشرات أداء التمويل الأصغر بالمصارف

(المبالغ بملايين الجنيهات)

البيان	2019م	2020م
إجمالي التمويل القائم بالمصارف	247,945.53	370,679.18
حجم التمويل الأصغر المستهدف حسب السياسة (12%)	29,753.46	44,481.5
حجم التمويل الأصغر المنفذ	8,916.46	20,178.31
نسبة التمويل الأصغر المنفذ من إجمالي المستهدف (%)	30%	45%
نسبة التمويل الأصغر المنفذ من إجمالي التمويل (%)	4%	5%

من الجدول أعلاه يتضح التالي:

1. إرتفع إجمالي التمويل القائم بالمصارف من 247,945.53 مليون جنيه بنهاية العام 2019م إلى 370,679.18 مليون جنيه بنهاية العام 2020م بنسبة بلغت 49.5%، الأمر الذي يعكس على حجم التمويل الأصغر المستهدف بحسب السياسة.
2. إرتفع حجم التمويل الأصغر المنفذ بالمصارف بنسبة 126.3% عن العام السابق؛ يعزى ذلك إلى بداية إلتزام عدد من المصارف بتخصيص جزء من محافظها التمويلية للتمويل الأصغر لأول مرة خلال العام 2020م.
3. إزدادت نسبة التمويل الأصغر المنفذ من إجمالي المستهدف من 30% بنهاية عام 2019م إلى 45% بنهاية العام 2020م، حيث بلغت نسبة الزيادة 50%؛ ويرجع ذلك لنفس السبب المشار إليه في النقطة (2).
4. إرتفعت نسبة التمويل الأصغر من إجمالي التمويل القائم بالمصارف من 4% بنهاية ديسمبر 2019م إلى 5% بنهاية ديسمبر 2020م، أي بزيادة تبلغ 25%، وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا ان التمويل الفعلي يظل أقل من النسبة المستهدفة حسب السياسة.

رابعاً: محافظ التمويل الأصغر:

قام بنك السودان المركزي وبالمشاركة مع المصارف المحلية بإنشاء محافظ لأنشطة التمويل الأصغر، وبنهاية العام 2020 بلغت رؤوس أموالها 360.50 مليون جنيه ساهم فيها البنك المركزي بمبلغ 126 مليون جنيه. وفيما يلي تفصيل لهذه المحافظ:

i. محافظة الخريجين الثالثة:

- بلغ رأسمال المحافظة المتعاقد عليه مبلغ 50.5 مليون جنيه سوداني، ورأس المال المدفوع حتى نهاية العام 2020م، مبلغ 50.5 مليون جنيه سوداني، بنسبة تنفيذ بلغت 100%.
- تتم إدارة المحافظة بواسطة مصرفي الإدخار والمزارع التجاري، ويساهم بنك السودان المركزي فيها بمبلغ 15 مليون جنيه بنسبة تعادل 30% من رأس المال المدفوع.
- فيما يلي أهم مؤشرات أداء المحافظة وذلك حتى نهاية العام 2020م:
 - بلغ عدد المشروعات المنفذة بالمحافظة 1,484 مشروع بعدد مستفيدين قدره 1,780 مستفيداً.
 - بلغ حجم التمويل المنفذ بمختلف القطاعات 87.6 مليون جنيه سوداني بنسبة قدرها 73.5% من إجمالي المساهمات المدفوعة.
 - بلغ حجم السداد بالمحافظة 91.08 مليون جنيه سوداني بنسبة وصلت إلى 95% من الأقساط المستحقة السداد.
 - بلغ حجم الأرباح المحققة 17.8 مليون جنيه سوداني بنسبة 20.3% من حجم التمويل المنفذ.

ii. المحافظ الولاية لتمويل الموسم الزراعي للأعوام (2020-2021-2022م):

في إطار سياسات البنك المركزي الرامية إلى التوسع في تمويل القطاعات الإنتاجية وتوجيه نسبة لا تقل عن 12% من المحافظة التمويلية للمصارف للتمويل الأصغر، قامت الوحدة بطرح مبادرة لتوسيع قاعدة الشمول المالي حيث تم إنشاء المحافظ الولاية بتوجيه من السيد/ محافظ بنك السودان بغرض إستهداف تمويل الموسم الزراعي للأعوام (2020-2021-2022م) عبر منح التمويل لصغار المنتجين و المزارعين. حتى نهاية العام 2020م، تم إنشاء عدد 4 محافظ و لاية هي:

1. محافظة ولاية جنوب دارفور:

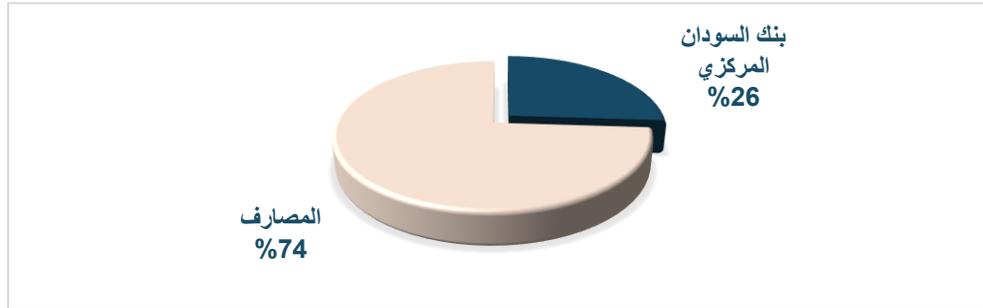
- أنشئت المحافظة بغرض تمويل الموسم الزراعي في الولاية لمدة ثلاثة سنوات (2020 حتى 2022م)، حيث بلغ إجمالي رأسمالها (23) مليون جنيه والتي تمثل مساهمات عدد من المصارف وذلك كما موضح في الجدول رقم (7)، ويمكن إستعراض موقف التنفيذ كما يلي:
- بلغ حجم التمويل الممنوح بواسطة المضارب (مؤسسة جنوب دارفور للتمويل الأصغر) مبلغ 22.79 مليون جنيه.
- تم توجيه نسبة 95% من التمويل الممنوح إلى الشق الزراعي، بينما إقتصر الشق الحيواني على نسبة 5% فقط.
- بلغت نسبة تمويل النساء 39% ونسبة الرجال 61% من التمويل الممنوح.

جدول رقم (7)

توزيع رأس مال محافظة ولاية جنوب دارفور

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الرقم	المصرف	المبلغ	نسبة المساهمة
1	بنك السودان المركزي	6	% 26
2	المصارف	17	% 74
	<u>الاجمالي</u>	<u>23</u>	<u>%100</u>



الشكل رقم (12): توزيع رأس مال محافظة ولاية جنوب دارفور

2. محافظة ولاية الجزيرة :

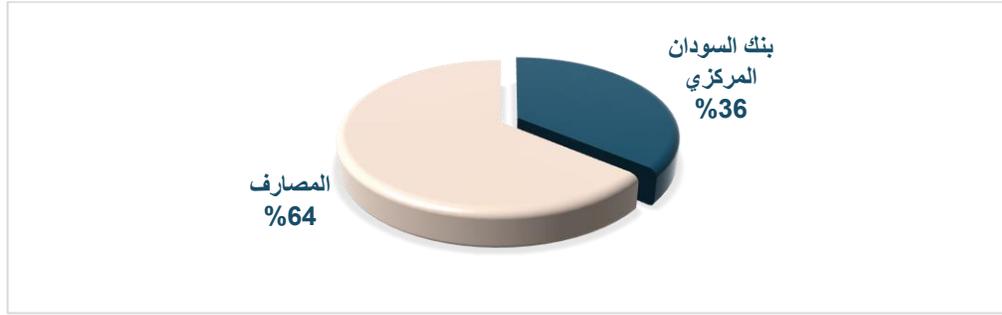
تم تكوين هذه المحافظة لتمويل الموسم الزراعي الشتوي (2021/2020م) بالولاية لفترة 9 أشهر، بمساهمة بنك السودان المركزي فرع ودمدني و10 من المصارف العاملة بالولاية برأس مال قدره (275) مليون جنيه، وتم إختيار بنك الثروة الحيوانية - فرع مدني ليكون المصرف الرائد للمحافظة.

جدول رقم (8)

توزيع رأس مال محافظة ولاية الجزيرة

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الرقم	المصرف	المبلغ	نسبة المساهمة
1	بنك السودان المركزي	100	% 36
2	المصارف	175	% 64
	<u>الاجمالي</u>	<u>275</u>	<u>%100</u>



الشكل رقم (13): توزيع رأس مال محافظة ولاية الجزيرة

محافظة ولاية شرق دارفور:

تم تحديد فترة التمويل الخاص بهذه المحافظة بـ 18 شهراً، بحيث تستهدف صغار المنتجين والمزارعين بالولاية للموسم الزراعي 2020-2021م. بلغ رأس مال المحافظة 12 مليون جنيه، ويقوم بنك التضامن بدور البنك الرائد للمحافظة.

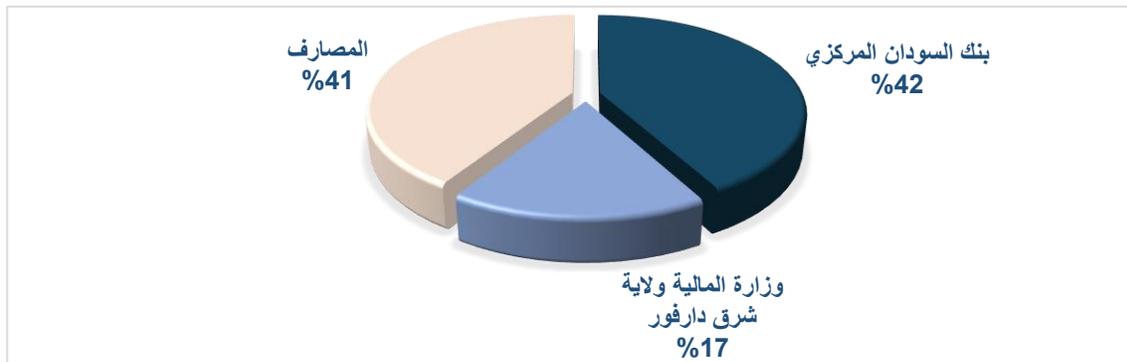
- الجدول رقم (9) يظهر توزيع رأسمال المحافظة.

جدول رقم (9)

توزيع رأسمال محافظة ولاية شرق دارفور

(المبالغ بملايين الجنيهات)

الرقم	المصرف/الجهة	المبلغ	نسبة المساهمة
1	بنك السودان المركزي	5	42%
2	وزارة المالية ولاية شرق دارفور	2	17%
3	المصارف	5	41%
	الإجمالي	12	100%



الشكل رقم (14): توزيع رأسمال محافظة ولاية شرق دارفور

● موقف تنفيذ المحفظة:

تم توقيع عقد مضاربة مقيدة مع مؤسسة شرق دارفور للتمويل الأصغر بمبلغ (6 مليون جنيه)، حيث تم تأجيل تنفيذ المضاربة بسبب فشل تأمين حماية المحفظة من وكالة تيسير، لا تزال الجهود مستمرة لإيجاد حلول لمعالجة هذا الأمر.⁷

4. محفظة ولاية البحر الاحمر:

إستهدفت المحفظة عمليات الإستزراع السمكي في الولاية لفترة 18 شهراً. لا تزال المحفظة قيد الإنشاء حيث تم إقتراح تكوينها على النحو التالي:

- إجمالي رأس المال المتوقع للمحفظة 89 مليون جنيه (تقبل الزيادة او النقصان حسب المساهمات الفعلية).
- مساهمة بنك السودان المركزي بـ 5 مليون جنيه (وافق البنك المركزي على المساهمة بمبلغ 3 مليون جنيه).
- مساهمة كل من المصارف العاملة بالولاية - وعددها 28 مصرفاً - مبلغ 3 مليون جنيه.

⁷ بتاريخ 07 /03 /2021م، تم تأمين المحفظة بواسطة شركة التأمينات المتحدة (سودان) ومن ثم الشروع فعلياً في التنفيذ بإضافة جزء من رصيد المحفظة إلى حساب مؤسسة شرق دارفور.

خامساً: جهود بنك السودان المركزي في تطوير وتنمية قطاع التمويل الأصغر في العام 2020م:

واصل بنك السودان المركزي عبر إدارته المختلفة ووحدة التمويل الأصغر دعمه ورعايته لقطاع التمويل الأصغر في البلاد؛ حيث قامت الوحدة بعمل معيرة (standardization) كاملة لجميع أعمالها باعتماد نماذج معيارية لكل من الرواجع الشهرية لقوائم المؤسسات والمصارف، تحليل الرواجع، تصفية المضاربات، طلبات التقدم للتمويل، والتفتيش (بشقيه المحدود والشامل). هذا بالإضافة للجهود المبذولة في زيادة الشمول المالي وتحديث وسائل عمل التمويل الأصغر عبر تقديم الخدمات الإلكترونية؛ حيث قامت الوحدة وبالتنسيق مع إدارة نظم الدفع وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية بتوقيع عقد شراكة مع شركة (إي كونكت) لتوريد وتشغيل وصيانة 300 نقطة بيع إلكترونية (POS). كما قامت الوحدة وبالمشاركة مع أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية بوضع منهج لأول شهادة مهنية في مجال التمويل الأصغر في السودان وهي شهادة أخصائي التمويل الأصغر، وتم توفير منح لها من البنك المركزي لجميع المؤسسات العاملة بالسودان.

كما قام البنك عبر وحدة التمويل الأصغر وأقسامها المختلفة بعدة مجهودات أخرى يمكن إجمالها في الآتي:

i. السياسات والتنظيم:

- إستمر بنك السودان في تطبيق سياسته التي تستهدف الوصول لنسبة لا تقل عن (12%) من إجمالي المحفظة التمويلية المنفذة خلال العام لكل مصرف للتمويل الأصغر، سواء بالتمويل المباشر بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر أو التمويل الفردى لعملائها أو عبر المحافظ المشتركة، وارتفعت النسبة المنفذة فعلياً من 4% خلال العام 2019م إلى 6.3% في العام 2020م.
- أصدر البنك (4) منشورات تهدف لتفعيل نظم الحوكمة بمؤسسات التمويل الأصغر وتوضح أسس وضوابط منح التمويل الأصغر والصغير، بالإضافة إلى أسس وضوابط قبول الودائع لمؤسسات التمويل الأصغر، ويوضح المنشور الأخير معايير وضوابط إعداد القوائم المالية وتفعيل دور المراجعة المالية وإلزام جميع مؤسسات وشركات التمويل الأصغر بها.
- تم توجيه المصارف بعدم منح تمويلات لمؤسسات التمويل الأصغر ما لم تلتزم بإحضار شهادة إستيفاء مطلوبات الحوكمة من البنك المركزي.
- قام البنك المركزي بإصدار تعميم للمؤسسات برفع سقف التمويل الممنوح إلى (300) ألف جنيه للقطاعات الإنتاجية (زراعي وصناعي).
- قامت الوحدة ببناء قاعدة بيانات محدثة وشاملة لجميع مؤسسات وشركات التمويل الأصغر.
- العمل على معالجة المساهمات الرأسمالية لبنك السودان المركزي في رؤوس أموال مؤسسات التمويل الأصغر والبالغة (57.5 مليون جنيه)، عبر إثباتها أولاً في القوائم المالية للمؤسسات ومن ثم وضع خطة لخروج بنك السودان من هذه المؤسسات.

ii. الرقابة والإشراف:

- قامت وحدة التمويل الأصغر وفي إطار دعمها لقطاع التمويل الأصغر ووفق التقارير الواردة من فرق التفتيش والتوصيات المرفوعة، بتكوين لجان للإشراف على كل من مؤسسة (الشباب وكسلا والعمالية والتنمية الإجتماعية-ولاية الخرطوم) للتمويل الأصغر،

وذلك نسبة للظروف التي تعرضت لها تلك المؤسسات والتي حتمت دخول بنك السودان المركزي للإشراف عليها وفق قانون تنظيم العمل المصرفي.

- قامت الوحدة وبالتنسيق مع الإدارة العامة لتقنية المعلومات بأتمتة كافة الرواجع الدورية التي تُرسل للوحدة، وهو ما يساهم – بجانب ضبط الرقابة على القطاع – في مساعدة المؤسسات لإرسال رواجعها بيسر وسهولة. وتجدر الإشارة إلى ان تطبيق هذه الرواجع تم منذ شهر سبتمبر من العام 2020م.
- تدشين النظام المحوسب للتقارير الذكية، الأمر الذي يسهل من عمليات إتخاذ القرار أو صياغة السياسات الجديدة.

.iii الترويج والدعم الفني:

- نظمت الوحدة ورشة عمل لقطاع التمويل الأصغر – والمقرر بأن يتم تنظيمها بشكل دوري كل (ثلاثة أشهر) – وتهدف الورشة إلى عرض مشاكل القطاع وتحدياته والخروج بتوصيات يتم تطبيقها لدعم القطاع. وكان من المقرر أن يتم عقد الورشة الثانية خلال الربع الثالث من العام الحالي، إلا أن ظروف الإغلاق الكامل وتدايعيات مرض الكورونا حالت دون إقامة الورشة في مواعيدها.
- تم تنظيم زمالة التمويل الأصغر للعاملين بمؤسسات التمويل الأصغر وذلك بالتعاون مع أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية.
- في إطار أتمتة العمل بالوحدة، ومع بداية إستخدام نظام التقارير الإلكترونية (Mindscape) تم إقامة ورش تدريبية لمنسوبي مؤسسات التمويل الأصغر للتعامل مع النظام، بالإضافة إلى تعريفهم بأفضل الممارسات العالمية في المجال وفق هيكلية (SEEP).

.iv التمويل المباشر:

- قامت الوحدة بإبرام عدد (7) عقود مع (6) مؤسسات تمويل أصغر خلال العام 2020م في إطار جهوده الرامية لمنح التمويل بالجملة للمؤسسات العاملة بالقطاع، وقد بلغ إجمالي التمويل الممنوح لهذه المؤسسات (68,000,000) جنييه.
- قيام المحافظ الولائية لتوفير التمويل لمؤسسات الأصغر في الولايات عبر محافظ من البنوك التجارية وتحت إشراف فروع بنك السودان المركزي – تم عمل موجّهات عامة – خاصة للتمويل الزراعي (شتوي وصيفي).
- بلغت المساهمات الرأسمالية للبنك المركزي في مؤسسات التمويل الأصغر 57.5 مليون جنييه.

وحدة التمويل الأصغر

فبراير 2021م